الأمم المتحدة

A/C.1/68/PV.21

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢١**

الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. . . . . (ليبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود من ٨٩ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال، وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس: نواصل الآن الاستماع إلى المتكلمين المتبقين بشأن المجموعات المتصلة بالتدابير الأخرى لنزع السلاح والأمن الدولي ونزع السلاح والأمن الإقليميين.وأحث جميع المتكلمين مرة أخرى على أن يتفضلوا بالإيجاز في بياناتهم والاقتصار فيها على الدقاق الأربع المحددة.

وأعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي ليعرض مشروع القرار A/C.1/68/L.37.

السيد بيرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كما نرى جميعا، يواجه العالم في ألفيته الثالثة تحديات تكنولوجية فيما يتعلق بالأمن الأمن الدولي. فعلى نحو متزايد، يهدد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمن المواطنين والمجتمع والدول، إذ يشبه الضرر الناجم عن ذلك الضرر الذي تسببه الأسلحة الشديدة التدمير. وتقر جميع الحكومات بخطورة التهديدات العسكرية والسياسية والإرهابية والإجرامية في الفضاء الإلكتروني.

والاستجابة لهذه التهديدات ينبغي أن تتم على أعلى المستويات. وأمام هذه التحديات العالمية، ما من أحد يمكن أن يشعر بالأمان. ففي عالم اليوم المترابط، كل صوت له أهميته. ونعتقد جازمين أن الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة العالمية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن تضطلع بدور رئيسي في المناقشة بشأن أمن المعلومات على الصعيد الدولي. فهي تمثل مصالح جميع الدول، ولن نتمكن سوى في إطارها من تحقيق توافق في الآراء عالمي حقا بشأن أكثر التحديات إلحاحا فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وفي حزيران/يونيه، كما تعلم اللجنة، اختتم فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي أعماله، مُحققا في رأينا نتائج قيمة للغاية. وبفضل جهود رئيسته النمساوية، السيدة ديبورا ستوكس، التي تستحق الإعجاب لما أبانت عنه من مهنية وسعة صدر، أعد الفريق نصا متوازنا (انظر A/68/98). والإنجاز الرئيسي في التقرير هو أنه لا يركز على إضفاء الشرعية على النزاعات فيما بين الدول في الفضاء الإلكتروني، بل على منع نشوبها. وقد حظي التقرير بتوافق كامل في الآراء بفضل النهج البناء الذي اتبعه الخبراء من جميع الدول المشاركة.

ويدل تقرير فريق الخبراء الحكوميين على إنجاز حققته اللجنة الأولى. وفي هذه المرحلة، من الأهمية بمكان أن نحافظ على نتائجه. وفي ذلك السياق، يعرض الاتحاد الروسي مشروع قرار A/C.1/68/L.37، معنون ”التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“، استنادا إلى قرارنا التقليدي بشأن أمن المعلومات على الصعيد الدولي، الذي اعتُمد بتوافق الآراء لعدة سنوات. وقد توصلنا بالعديد من التعليقات البناءة بشأن سبل استكماله. ونود أن نشكر جميع من شاركوا بفعالية في المناقشة.

وفي أعمالنا بشأن المشروع النهائي، حاولنا تحقيق نص يتسم بأكبر قدر ممكن من التوازن. وتتضمن ديباجة مشروع القرار فقرة تشير إلى أهمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، استنادا إلى الافتراض بأن احترام حقوق الإنسان ينبغي مراعاته بصورة متساوية مع مبادىء السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونقترح عقد اجتماع لفريق خبراء حكوميين جديد في عام ٢٠١٤، بغية كفالة عدم انقطاع عملية الحوار بشأن هذه المشكلة الدولية الآنية.

وتقرير الفريق لعام ٢٠١٣ يقر بسريان للقانون الدولي بصورة عامة، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة، على أنشطة الدول في الفضاء الإلكتروني، ويشدد في الوقت ذاته على أهمية مواصلة دراسة الكيفية التي ينبغي أن تطبق بها تلك المعايير. كما يسلط الضوء على إمكانية وضع قواعد إضافية بمرور الوقت. ونقترح توسيع ولاية الفريق بغية تغطية مسائل حيوية مثل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النزاعات والكيفية التي ينبغي بها للقانون الدولي أن ينظم ما تقوم به الدول من إجراءات في الفضاء الإلكتروني.

وفي الختام، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن ننظم مناقشات أخرى في المستقبل استنادا إلى الحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه فعلا. ونصنا المقترح يقتبس حرفيا تقريري الفريق لعامي ٢٠١٠ (A/65/201) و ٢٠١٣، وقد وافقت عليه بالفعل جميع الدول المشاركة. ونشكر جميع البلدان التي انضمت فعلا إلى مقدمي مشروع القرار. السيد بالسليف (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أقصر كلامي على مسألة واحدة، ألا وهي نوع الجنس ونزع السلاح. من المسلم به على نطاق واسع أن العنف الجنسي والجنساني يتحمل المسؤولية عن نسبة عالية إلى درجة غير مقبولة من المعاناة البشرية في العالم، ولا سيما المعاناة التي يسببها الاتجار غير المشروع وغير المنظم في السلاح. وتأكدت تلك النقطة مؤخراً في قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) الذي يبرز كيف يؤثر النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها تأثيرا غير متناسب على العنف المرتكب ضد النساء والفتيات، وتؤدي إلى تفاقم العنف الجنسي والجنساني.

وبالمثل، أعرب المؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠١٢ عن القلق إزاء الأثر السلبي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المرأة، وشدد على الحاجة إلى زيادة إدراج دور المرأة في الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وأعطت معاهدة تجارة الأسلحة

مكانة بارزة لمسألة العنف الجنساني بأن عكستها في الديباجة وكذلك في الفقرة ٤ من المادة ٧ التي تنص على أن على كل دولة طرف مصدرة، عند تقييمها للمخاطر المتعلقة بالإذن التصدير، أن تأخذ بعين الاعتبار احتمال استخدام الأسلحة التقليدية في ارتكاب أعمال العنف الجنساني أو تيسير ارتكابها أو أعمال عنف خطيرة ضد النساء والأطفال.

وفي هذا الصدد أيضا، تمثل المعاهدة خطوة هائلة إلى الأمام، ونأسف لأن هذه الحقيقة لم تنعكس على النحو المناسب في العديد من مشاريع القرارات المتعلقة بنزع السلاح التقليدي التي ناقشناها في المجموعتين الحالية والسابقة. وينطبق ذلك أيضاً على مشروع القرار A/C.1/68/L.7 المتعلق بالمرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، مع أننا شاركنا في رعايته. ولا بد لنا من أن ننظر كيف يمكننا أن نبلي بلاء أفضل في العام المقبل.

وينبغي أيضا أن تشكل المداولات التي جرت مؤخرا بشأن هذه المسألة في منظومة الأمم المتحدة، كما هو الحال في الاستنتاجات المتفق عليها للدورة السابعة والخمسين للجنة مركز المرأة في الربيع الحالي وفي القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣)، الأساسَ الذي يقوم عليه تعميم مراعاة الوعي الجنساني في عمل اللجنة الأولى. ينبغي أن نؤكد على الأهمية التي يشكلها لنزع السلاح تمكينُ المرأة السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمساواة بين الجنسين، وأن نشدد على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المرأة في الوقاية والحد من العنف المسلح والنزاع المسلح، وفي تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويحدونا الأمل في أن نكون قد تجاوزنا تلك السنوات التي كان فيها المنظور الجنساني غائبا إلى حد كبير عن عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

يتأثر الرجل والمرأة تأثراً مختلفاً بالأسلحة والنزاعات المسلحة، وسيكون إسهام كل منهما في جهود نزع السلاح مختلفا عن إسهام الآخر ومكملاً له. يعترف قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بتلك الحقيقة، ويفرض علينا أن نأخذها في الحسبان. قد تكون هناك جيوب آراء صغيرة في اللجنة الأولى لا تزال ترى أن تلك المسائل تنتمي إلى أماكن أخرى، ولا تشكل جزءا من صميم عمل لجنة الأمم المتحدة المسؤولة عن نزع السلاح والأمن الدولي. لا بد أن هؤلاء يعيشون على كوكب المريخ. إنهم مخطئون خطأً ما بعده خطأ. وقد حان الوقت لأن تُعكس هذه الحقيقة في عملنا.

السيد شيشيشها (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به اليوم ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (A/C.1/68/PV.20).

تكنولوجيات ووسائل المعلومات والاتصالات من بين القوى المحركة الرئيسية للتنمية في جميع المجتمعات. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تستخدم لأغراض غير مشروعة، بخاصة من قبل المجرمين والإرهابيين، بما في ذلك في التأثير سلبا على البنية التحتية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية للدول ومصالحها. ولذلك، فإن كفالة دوام توافر المعلومات وموثوقيتها وسلامتها وأمنها، وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة للمعلومات والاتصالات أمر يخدم مصلحة جميع الأمم، ويشكل، بالتالي، ضرورة قصوى.

بناء على ذلك، فإن اتخاذ جميع التدابير الوطنية الملائمة لمنع استخدامها في الأغراض غير القانونية أمر أساسي. ومع ذلك، نظرا للطابع المعقد والسمات الفريدة لهذه التكنولوجيات والوسائل، بما في ذلك الفضاء الذي لا حدود له، والسرعة، ودينامية عدم الكشف عن الهوية، والتقدم التكنولوجي السريع، يبدو أن من المستحيل كفالة أمن المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية بالاعتماد على التدابير الوطنية لوحدها. ولهذا السبب، على جميع الدول، إلى جانب ما تتخذه من إجراءات على الصعيد الوطني، أن تتعاون كذلك على الصعيد الدولي.

وإذ تحيط جمهورية إيران الإسلامية علماً بالجهود التي تُبذل في إطار الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى بخصوص هذه المسألة، فإنها ترى أن الغرض الرئيسي من هذه العملية ينبغي أن يتمثل في التوصل إلى تفاهم بين الدول على أهمية تعزيز أمن المعلومات والاتصالات، وطبيعة الأخطار التي تهددها ونطاقها وشدتها، وإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بمنع تلك التهديدات. ينبغي أن يتمثل الهدف النهائي من تلك العملية في التطوير التدريجي لأسس قانونية دولية متينة من أجل تعزيز وضمان أمن المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، ومنع استخدامها لأغراض غير مشروعة. ينبغي القيام بتلك العملية على أساس المبادئ التالية.

كمبدأ عام، ينطبق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيات ووسائل المعلومات والاتصالات، ومن ثم ينبغي تطبيقه في هذا المجال. لا شيء يمس الحق السيادي للدول في ميدان المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تطوير الدراية والتكنولوجيات والوسائل المتعلقة بالمعلومات والاتصالات وجميع الخدمات ذات الصلة وحيازتها واستخدامها واستيرادها وتصديرها وإمكانية الاستفادة منها، دونما قيد أو تمييز.

تقع المسؤولية عن كفالة أمن المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني على عاتق فرادى الدول حصراً. بيد أنه نظرا للطابع العالمي للمعلومات والاتصالات، ينبغي تشجيع الدول على أن تتعاون في مجال منع التهديدات الناجمة عن استخدامها لأغراض شريرة. ينبغي احترام الحق في حرية التعبير احتراما كاملا وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والقوانين الوطنية ومبادئ حماية الأمن القومي والنظام العام والصحة العامة والأخلاق واللياقة. الدول مسؤولة عما تقوم به على الصعيد الدولي من أنشطة غير مشروعة تستخدم فيها تكنولوجيات ووسائل معلومات واتصالات من الواضح أنها تعود إليها.

وينبغي أن تمتنع الدول بأي حال من الأحوال عن استخدام تكنولوجيات ووسائل المعلومات والاتصالات والوسائل لأغراض عدائية أو تقييدية أو غيرها من الأغراض الأخرى غير المشروعة، بما في ذلك تطوير المعلومات واستخدامها كسلاح؛ ومن تقويض أو زعزعة استقرار النظم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية للدول الأخرى أو النيل من قيمها الثقافية أو الأخلاقية أو الدينية، ونشر المعلومات عبر الحدود، في انتهاك للقانون الدولي أو التشريعات الوطنية في البلدان المستهدفة.

الرئيس: استمعنا إلى آخر بيان في المناقشة المواضيعية بشأن تدابير نزع السلاح والأمن الدولي الأخرى. سننتقل الآن إلى قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين.

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرّفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

تدعو الحركة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تصدّق على بروتوكولات جميع المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتعارض مع موضوع تلك المعاهدات وهدفها، وأن تحترم وضع هذه المناطق كمناطق خالية من الأسلحة النووية.

تعلق حركة عدم الانحياز أهمية كبيرة على السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وفي ذلك الصدد، تؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو أمر أساسي لصون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما. وإلى أن يتم إنشاء هذه المنطقة، تطالب الحركة بأن تتخلى إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و لم تعلن نيتها أن تفعل، عن حيازتها للأسلحة النووية، وأن تنضم إلى المعاهدة بدون إبطاء، وأن تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعرب الحركة عن بالغ قلقها إزاء حيازة إسرائيل للأسلحة النووية، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وتشجب استمرار ذلك

البلد في تطوير وتكديس ترسانته النووية. كما تدعو الحركة إلى فرض حظر كلي وكامل على نقل جميع المعدات ذات الصلة بالأنشطة النووية، والمعلومات والمواد والتسهيلات، والموارد أو الأجهزة وتقديم المساعدة في المجالات العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بالنشاط النووي إلى إسرائيل. وتؤيد الحركة أيضا إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة.

تكرر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التأكيد على شعورها بالقلق الشديد إزاء التأخير الطويل الأمد في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وهو جزء لا يتجزأ من مجموعة المقررات التي تم التوصل إليها دون تصويت والتي جعلت ممكنا تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. ونحث مقدمي مشروع القرار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه بصورة كاملة ودون مزيد من التأخير. وعلى النحو الذي كرره المؤتمر الاستعراضي، فإن تلك البلدان تشدد على أن ذلك القرار ما يزال هاما إلى أن يبلغ أهدافه.

وتعرب دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن شعورها العميق بخيبة الأمل لأن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل – الذي كان مقررا عقده في عام ٢٠١٢– لم يعقد بعد حتى الآن، على الرغم من المقرر المتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠. ويتعارض استمرار التأخير في عقد المؤتمر مع نص وروح القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ ويتعارض أيضا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠ .

وإذ تعرب دول الحركة الأطراف في المعاهدة عن تقديرها للمشاركة البناءة وردود الفعل الإيجابية من جميع البلدان العربية وجمهورية إيران الإسلامية إزاء المؤتمر، بما في ذلك إعلانها عن استعدادها للمشاركة في المؤتمر، فإن دول الحركة تأسف لأن إسرائيل ما تزال تواصل عرقلة انعقاد المؤتمر بعدم إعلان عزمها على المشاركة فيه. وترفض بلدان الحركة بشدة تلك العقبات المفتعلة التي تضعها الجهات الداعية لعقد المؤتمر وفقا للجدول الزمني المحدد، وتحثها على السعي إلى الحصول على ضمانات ذات مصداقية بشأن مشاركة إسرائيل غير المشروطة في عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير، بغية تجنب أي آثار سلبية محتملة على فعالية ومصداقية معاهدة عدم الانتشار، وعمليتها الاستعراضية لعام ٢٠١٥، ونظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي برمته.

وفي الختام، تؤكد الحركة على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية سيكون تدبيرا هاما نحو تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي. وفي ذلك الصدد، تهيب الحركة بإبرام اتفاقات بين دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها بغية إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي في الأقاليم التي لا وجود فيها لتلك الأسلحة مع الأخذ في الاعتبار أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ–٢/١٠) والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في عام ١٩٩٩. وفي الوقت نفسه، تشدد حركة عدم الانحياز على أن إنشاء تلك المناطق لا يحل محل الالتزامات القانونية للدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الإزالة التامة لأسلحتها.

السيدة ريتشاردز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم على إعطائي الكلمة للإدلاء ببيان أمام اللجنة في إطار المناقشة بشأن مجموعة القرارات والمقررات المتعلقة بنزع السلاح والأمن الإقليمي. ويشرفني أن أتكلم باسم ١٤ من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

لقد اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية نهجا تعاونيا منسقا وعمليا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

بهدف التصدي لمختلف التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة. وما تزال الجماعة ملتزمة أيضا بأداء دورها في الجهود العالمية الرامية إلى الحفاظ على أمننا الجماعي عن طريق تنفيذ التزاماتنا الدولية.

فعلى الصعيد دون الإقليمي، تواصل الجماعة تعزيز إطار دعم العمل الإقليمي بشأن المسائل الأمنية، عبر اعتماد استراتيجية الجماعة الكاريبية المعنية بالجريمة والأمن في شباط/فبراير. وقد نصت الاستراتيجية على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وما يرتبط بها من ذخيرة يمثّل أحد أكبر التهديدات للأمن الإقليمي. وقد تم توضيح الكثير سابقا فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها المنطقة في التصدي لذلك التهديد، بما في ذلك من خلال اعتماد رؤساء دول الجماعة إعلان بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠١١، وتأييد المنطقة القوي لإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في معاهدة تجارة الأسلحة.

وفيما يتعلق باتخاذ التدابير العملية، يسرّنا أن الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية قد أحرزت تقدما في تشغيل الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات البالستية المنشأة حديثا، وأن أربعا من الدول الأعضاء قد اعتمدتها بدعم حاسم من قبل شركائنا الثنائيين. وستمكّن الشبكة الدول الأعضاء في الجماعة من تحديد وتعقُّب الأسلحة النارية والذخيرة المستخدمة في ارتكاب الجرائم.

ويتواصل أيضا اتخاذ تدابير عملية أخرى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عن طريق المشاركة المستمرة من قبل المنطقة في مشروع منظمة الدول الأمريكية بشأن ”تعزيز وسم الأسلحة النارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“. وقد شهد هذا المشروع الذي تدعمه حكومة الولايات المتحدة استخدام المعدات الإلكترونية والحواسيب في عمليات الوسم وتخزين بيانات الوسم، فضلا عن تدريب ١١ من الدول الأعضاء في الجماعة على مدى السنتين الماضيتين.

وما يزال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شريكا هاما للجماعة. وقد ساعد المركز الدول الأعضاء على تعزيز قدرة سلطاتها المعنية بإنفاذ القانون وموظفي الجهاز القضائي، وتحسين القدرات المتعلقة بإدارة المخزونات، فضلا عن مواءمة تشريعاتنا الوطنية مع الصكوك العالمية والإقليمية. ويعمل المركز حاليا على تنفيذ المرحلة الثانية من تدمير الأسلحة النارية وتكديسها في دول منطقة البحر الكاريبي. وقد تمكن المركز – في إطار هذا البرنامج – من توفير التدريب للمسؤولين الحكوميين بشأن أفضل الممارسات في مجال إدارة مخزونات الأسلحة النارية ودعم وضع خطط عمل وطنية بشأن إدارة المخزونات ومعدات تدمير الأسلحة الصغيرة. وتود الجماعة أن تثني على المركز للجهود التي يبذلها في مجالات منع العنف المسلح وإدماج المنظورات الجنسانية في العديد من مشاريع نزع السلاح التي يجري تنفيذها في جميع أنحاء المنطقة.

واتخذت الجماعة الكاريبية أيضا نهجا إقليميا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عبر برنامج الجماعة الكاريبية المعني بتنفيذ قرار الأمم المتحدة ١٥٤٠ الذي نعتبره محفلا لبذل الجهود على نطاق أوسع لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل واستخدامها والاتجار بها، فضلا عن الوفاء بالتزاماتنا وتعهداتنا الدولية. وهناك مجالان هامان للغاية يتطلبان التركيز المستمر في إطار هذا البرنامج، ويتمثلان في تعزيز الإطار القانوني الإقليمي الفعال لنظم ضوابط التصدير، وتعزيز قدرة قطاع الأمن والجمارك وحرس الحدود.

وفي الختام، ترحب الجماعة الكاريبية بتعزيز برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة

البحر الكاريبي، ونأمل أن يشكّل هذا البرنامج الإقليمي أساسا لإعادة إنشاء المكتب في منطقتنا بصورة دائمة.

وعلى الرغم من أن منطقتنا ليست لديها سوى موارد محدودة للتصدي لشتى التحديات الأمنية المعقدة القائمة على الحدود التي يسهل اختراقها والحدود البرية والبحرية الممتدة في منطقة جغرافية على موقع للمرور العابر، فقد تمكنّا من إنشاء العديد من الشراكات على الصعيد الإقليمي الرامية إلى تحقيق النزع السلاح عبر اتخاذ الكثير من التدابير العملية.

السيد حسن (البحرين): يلقي وفد مملكة البحرين هذه الكلمة بالنيابة عن المجموعة العربية. كما تساند المجموعة العربية ما تضمنه البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.20).

وفيما يتعلق بالشق الخاص بنزع السلاح والأمن الإقليميين، تؤكد المجموعة العربية من جديد على أن استمرار وجود السلاح النووي يشكل خطرا على البشرية جمعاء. فالكوارث النووية التي يسببها هذا السلاح قد تحيل عدة مناطق من العالم إلى مقبرة جماعية. ونظرا لاعتبار منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توترا في العالم، فإن علينا جميعا السعي نحو جعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية، تطبيقا للقرارات الصادرة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وتنفيذا لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢.

لقد بدأت العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. ولذا فقد أصبحت عملية استعراض التقدم في تنفيذ الالتزامات الواردة في خطط العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أكثر إلحاحا، وخاصة القسم الرابع من الوثيقة الختامية الخاصة بالشرق الأوسط، والتي تعكس توافق المجتمع الدولي على تكليف الأمين العام والدول الثلاث المودعة لديها الوثيقة بعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

لقد شاركت الدول العربية بنشاط في جميع المشاورات التي عقدها السفير ياكو لايافا ميسر المؤتمر المؤجل، وقدمت مساهمات مكتوبة في هذا الصدد، وكان آخرها التقرير الذي قدمته الشقيقة ليبيا باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة عن الجهود العربية في هذا الإطار، فضلاً عن اتصالات المجموعة العربية المستمرة مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الثلاث المودع لديها المعاهدة بصفتها الأطراف الداعية إلى عقد المؤتمر، إلى جانب الخطوات التي تهدف إلى تهيئة الظروف المؤاتية لنجاح المؤتمر من خلال مبادراتها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويبقى أن تقوم هذه الدول بدورها سعياً إلى عقد المؤتمر المؤجل بدون تأخير في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٣ وبحضور جميع دول الشرق الأوسط بما يمثل انطلاقاً لعملية جعل الشرق الأوسط منطقة من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، كجزء لا يتجزأ من تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وهي الالتزامات التي ستقدم في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وتعتبر مسؤولية الأطراف الداعية محل مراقبة ومتابعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل الذين يتحملون المسؤولية الأشمل عن التأكد من تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، ومن المجتمع المدني الدولي بتعريفه الموسع شاملاً المنظمات غير الحكومية والبرلمانية والجهات الأكاديمية والبحثية الذين عليهم تعريف الرأي العام الدولي بتلك الالتزامات وإيقاظ الضمير العالمي لتحقيق إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة العربية من جديد توافر الإرادة السياسية لديها لإنجاح المؤتمر، وتشدد على أن الأوضاع في منطقة الشرق

ينبغي ألا تتخذ ذريعة لتأجيل عقد المؤتمر، وتدعو إلى ضرورة توافر إرادة سياسية مماثلة لدى الأطراف الداعية إلى المؤتمر.

السيد إبرهاردت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأوجز ملاحظاتي الشفوية إلى حد كبير، وأدعو الوفود إلى الاطلاع على النص الكامل في موقع بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة وموقع (QuickFirst) على الإنترنيت.

أكدت سنوات من الخبرة أن مبادرات عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي يعزز بعضها بعضاً. ونثني على الجهود الإقليمية العديدة التي تبذلها الدول لتثبت التزامها بجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال إبرام معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب المحيط الهادئ. من شأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، ووفقا للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٩، أن يعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين، ويوطد أركان النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، ويسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، وييسر التعاون الإقليمي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

رحبت الولايات المتحدة بفرصة المشاركة في المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة بليندابا في العام الماضي، حيث أكدنا مجددا التزامنا بالمعاهدة، ورحبت أيضا بالعمل المهم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية.

وترى الولايات المتحدة قيمة كبيرة في النهج التعاونية على امتداد الطيف الواسع من مبادرات تحديد الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية، والأمن البيولوجي، والأمن النووي. وقد استثمرنا استثمارات جادة في بناء الهيكل الأمني الحالي في أوروبا. وكما يعرف الأعضاء، فإن النظام الثلاثي الركائز في أوروبا – معاهدة الأجواء المفتوحة، ووثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا – يسهم معاً في تحقيق مزيد من الثقة في جميع أنحاء أوروبا، ويوفر أساسا للاستقرار في علاقاتنا الاستراتيجية.

لا يزال نظام القوات المسلحة التقليدية في أوروبا مهماً للولايات المتحدة، وللأمن الأوروبي ككل، على الرغم من أن روسيا توقفت عن تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبعد ثلاث سنوات من محاولة إقناع روسيا باستئناف تنفيذ التزاماتها، توقفت الولايات المتحدة وحلفاؤنا في منظمة حلف شمال الأطلسي الأطراف في المعاهدة، بالإضافة إلى جورجيا ومولدوفا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عن القيام ببعض الالتزامات تجاه روسيا بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وفي مواجهة التحديات الأمنية الراهنة، نحن وحلفاؤنا في منظمة حلف شمال الأطلسي ملتزمون بإيجاد سبيل للمضي قدما في الحفاظ على نظام تحديد الأسلحة التقليدية وتعزيزه وتحديثه، استناداً إلى المبادئ والالتزامات الأساسية. علينا أن نكيف ونحسن جهودنا الرامية إلى الوفاء باحتياجاتنا الأمنية الحالية والمقبلة وأن نقوم بذلك بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية لجميع البلدان المعنية.

أيضا في نصف الكرة الغربي، تتعاون الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية باستخدام حلقات العمل والتمارين من أجل تعزيز قدراتها في مجال الاستعداد والاستجابة للحوادث البيولوجية. ومنذ عام ٢٠٠٩، قادت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب العديد من تمارين إدارة الحوادث البيولوجية الرامية إلى زيادة الوعي بالأخطار التي تهدد الأمن البيولوجي. ونتيجة للنجاح والفوائد التي تحققت بفضل عمل أمانة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، من المتوقع

أن يتسع نطاق البرنامج ليعم جميع المنطقة، حيث طلبت الدول الأعضاء على وجه التحديد المزيد من المساعدة في صياغة و/أو استعراض خططها الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ المتصلة بالإرهاب البيولوجي. في المرحلة المقبلة، يعتزم هذا البرنامج استخدام تبادل أفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي حتى يتسنى للبلدان تقاسم الخبرات والأدوات، والاستفادة من دراية خبراء من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم.

في شرق آسيا، تطور هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح الإقليمي تطوراً مطرداً ونضج نضجاً متزايداً بما يمكنه من التصدي للتحديات التي تواجه النظام العالمي. ويقوم المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الآن بعقد اجتماع سنوي بين الدورات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح مع التركيز على كل ركيزة من الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. قاد هذا الهيكل الجديد إلى عقد حلقات عمل دورية يقيمها المنتدى تتيح فرصا للتعاون الملموس بشأن مواضيع مثل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأفضل الممارسات في التحاليل الجنائية النووية، والسلامة البيولوجية، والأمن البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك، برز مؤتمر قمة شرق آسيا بوصفه منتدى رئيسياً لمناقشة مسائل الأمن الإقليمي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وحظيت هذه المواضيع بموقع بارز في القمتين الأخيرتين.

ذكرت العديد من الوفود أزمات الانتشار في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا، والشواغل المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا. تؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا الهدف المتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ونحن متمسكون بالتزامنا بالعمل مع دول المنطقة حتى ينعقد في أقرب وقت ممكن مؤتمرٌ بشأن جعل الشرق الأوسط منطقةً خالية من أسلحة الدمار الشامل. ونحن نعمل بلا كلل مع السفير لايافا، والمملكة المتحدة وروسيا والأمم المتحدة بغية جعل انعقاد مؤتمر هادف حقيقة واقعة، ولكن المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل لا يمكن فرضها من الخارج.

وفي الختام، فإن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالوفاء بواجباتنا والعمل مع المجتمع الدولي من أجل اتخاذ الخطوات التالية على الطريق الطويل إلى نزع السلاح العام والكامل.

السيد الشاهين (الكويت): حرصاً على الوقت سينشر البيان الكامل على الموقع الإلكتروني.

يعرب وفد بلدي أولاً عن تأييده لمحتوى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز والبيان الذي ألقاه ممثل البحرين باسم المجموعة العربية.

لا يخفى عليكم حجم الخطر الداهم الذي يكمن في أسلحة الدمار الشامل المنتشرة في كثير من أصقاع الأرض. فما من بقعة في العالم إلا وتحيط بها احتمالات وقوع كارثة نووية أو كيميائية أو إشعاعية أو بيولوجية. ولدى المجتمع الدولي قناعة راسخة بإن نجاة البشر وعيشهم بسلام في التخلص النهائي والتام من ترسانات أسلحة الدمار الشامل. ونحن في دولة الكويت نحلم كغيرنا من الشعوب بخلو منطقتنا من تلك الأسلحة الفتاكة المتصفة بالتدمير الشامل والقتل العشوائي. ومنطقة الشرق الأوسط هي من أكثر مناطق العالم حاجة إلى إخلائها من تلك الأسلحة ومنع انتشارها فيها بسبب حالة عدم الاستقرار وكثرة النزاعات والحروب التي تعاني منها المنطقة منذ عقود.

لهذا ندعو المجتمع الدولي إلى العمل الحثيث على تحقيق هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولن يتحقق هذا الهدف إلا بالتزام جميع الأطراف في المنطقة بهذه الرغبة التي اتفق عليها العالم منذ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥ وأكد عليها المجتمع الدولي مرة أخرى في عام

٢٠١٠. إن الأمل في جعل العالم أكثر أمناً وسلاماً أصبح أبعد من ذي قبل حين فشل المجتمع الدولي في عقد ذلك المؤتمر في العاصمة الفنلندية هلسنكي، حيث كان المفترض أن يشهد عام ٢٠١٢ إنجازاً تاريخياً في مجال نزع السلاح يتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقةً خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ولكن الآمال خابت حينها، يوم لم تلتزم إسرائيل بالمشاركة في تلك الفعالية الدولية. لا بد للمجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تلك الركيزة الأساسية التي تمثل حجر الزاوية في مجال نزع السلاح. كما يتوجب عليها إخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل وفقا لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن الحتمي عليها الانصياع إلى كل من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والرغبة العالمية العارمة في إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، التي لا يمتلكها في الشرق الأوسط سوى إسرائيل.

وختاما، إن دولة الكويت تتمنى أن تشهد المرحلة القادمة تعاونا مثمرا وتعاملا شفافا بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولن يعود تنفيذ الالتزامات الدولية إلا بأثر إيجابي كبير على منطقة الخليج العربي بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة. ومتى ما كانت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الملف النووي الإيراني إيجابية، كان ذلك معززا للثقة وباعثا للاستقرار ومبددا للغموض في منطقة يشوبها التوتر بين فترة وأخرى. ونحن، في هذا السياق، نؤكد على حق جميع الدول دون تمييز أو مساس بالسيادة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض تعود بالمنافع الجمة على البشرية، كتطوير التكنولوجيا والطب والكهرباء وغيرها.

السيد القاسمي (الإمارات العربية المتحدة): إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤيد ما ورد في بيان حركة عدم الانحياز وبيان المجموعة العربية في ما يتعلق بشق نزع السلاح على المستوى الإقليمي. إن دولة الإمارات تكرر الإعراب عن بالغ قلقها تجاه عدم إحراز المجتمع الدولي أي نتائج ملموسة فيما يتعلق بقضية نزع السلاح على المستوى الإقليمي، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ انعقاد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، لم يتم تنفيذ القرار الذي يدعو إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي كان يفترض أن ينعقد منذ أكثر من عام. وندعو الجهات المنظمة إلى الالتزام بعقده في أقرب وقت ممكن.

بالرغم من أهمية هذه القضية للمجتمع الدولي، فهي لا تزال تشكل أولوية قصوى، خاصة في ظل المتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتي تتطلب سرعة تنفيذ الالتزامات، علما بأن آثار وأضرار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل عالمية ولا تقتصر فقط على المنطقة الإقليمية.

كما ندعو إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة، لكي يكون ذلك خطوة تجاه تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. ومن جانب دولة الإمارات، فقد أجرت مشاورات بناءة مع منسق المؤتمر، سعادة السفير ياكو لايافا، وسوف تواصل مضاعفة جهودها في هذا الصدد.

وندعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل جهوده لاستكمال هذه العملية القائمة من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ختاما، ومن هذا المنطلق، تشجع دولة الإمارات المبادرات المكملة التي تساهم في الإسراع بالعمليات القائمة. ونشيد في هذا الصدد بمبادرة جمهورية مصر العربية الشقيقة لإعلان

منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، التي جرى طرحها خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. ونؤكد على استعداد دولة الإمارات العربية المتحدة التام للمساهمة في إنجاح تلك المبادرة.

السيد لويس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): على الرغم من أن نزع السلاح وعدم الانتشار وتنظيم التسلح أهداف عالمية، فإن تنفيذها على الصعيدين الإقليمي والوطني ضروري من أجل تعزيز الأمن من جميع جوانبه ومن أجل ضمان التنفيذ الفعال للصكوك الدولية القائمة في هذا المجال.

وعلى الصعيد الوطني، يمكنني أن أبلغ الأعضاء بأن بلدي قد تخلى عن استخدام أسلحة الدمار الشامل. ذلك في حد ذاته حقيقة هامة، لكن الأهم أن دول أمريكا اللاتينية، لأغراض سلمية وفي مواجهة احتمال أن تصبح منطقة أمريكا اللاتينية موقع مواجهة نووية، أبرمت اتفاقا قانونيا، في إطار معاهدة تلاتيلكو، لإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كثيفة السكان عن طريق الامتناع عن استخدام هذه الأسلحة والحفاظ على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصرا. أتاحت الإرادة السياسية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الـ ٣٣ تحقيق ذلك الإنجاز الإقليمي. ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي الهيئة التي كفلت ضمان وتعزيز تلك المبادرة.

وأود أن أشير إلى المبادرة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، التي ينهض بها عدد من دول المنطقة والجمعية العامة على الصعيد الدولي. ويؤكد بلدي على ضرورة الإسراع بعقد مؤتمر لتناول مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، على أن يكون مفهوما أننا نرى أن من الضروري إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد فيها حاليا أسلحة نووية، وفقا للمبادئ التوجيهية والمبادئ التي أرساها مؤتمر نزع السلاح في تقريره لعام ١٩٩٩، من خلال ترتيبات يتم الاتفاق عليها بحرية من جانب الدول المعنية.

لا يمكننا الإشارة إلى نزع السلاح والأمن الإقليمي من دون إبراز الأعمال التي اضطلعت بها المنظمات الإقليمية، سواء بشكل مستقل أو كجزء من الجهود الجماعية. وتود كولومبيا أولا أن تسلط الضوء على العمل الذي تضطلع به منظمة الدول الأمريكية، حيث اعتمدت الجمعية العامة للمنظمة في دورتها الثالثة والأربعين، القرار ٢٨٠٩، المعنون ”النهوض بالأمن في نصف الكرة: نهج متعدد الأبعاد“. يتناول القرار، في جملة أمور، شؤون نزع السلاح، من حيث كل من الأسلحة التقليدية وما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. إنه يؤكد الولايات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن تلك المسائل ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة الإسهام في تحقيق الأهداف المحددة في القرار عن طريق تقديم التقارير وتبادل المعلومات واعتماد التدابير الوطنية وتنفيذ تدابير بناء الثقة وتقديم الدعم والمساعدة المتبادلة.

والقرار مهم بصفة خاصة بالنسبة لبلدي، حيث أنه يشجع دول المنطقة على تطوير أوجه التآزر بين الأمانة الفنية لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة ومختلف الكيانات والهيئات والآليات لمعالجة مشكلة تصنيع تلك الأجهزة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. تلك مسألة أساسية بالنسبة لكولومبيا، إذ نعرف تمام المعرفة الآثار الضارة الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات.

بالإضافة إلى ذلك، وحيث أن بلدنا قد تضرر جراء استخدام الألغام المضادة للأفراد نتيجة للأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة، فإننا نؤيد الهدف المنصوص عليه في القرار والمتمثل في إنشاء منطقة خالية من الألغام المضادة

للأفراد في الأمريكتين. وتحقيقا لتلك الغاية، قمنا بالعمل على الصعيد الوطني من أجل تخليص أراضينا من الألغام الأرضية. وبفضل كتيبة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية والعمل مع المنظمات المدنية لإزالة الألغام، نحن مستعدون لتشاطر خبرتنا مع مختلف عناصر العمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد. وندعو إلى تقديم المساعدة والتعاون الدوليين في هذا المجال، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية أوتاوا، وفي القرار سالف الذكر. ونود أن نعرب عن امتناننا للعمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد التابع لمنظمة الدول الأمريكية.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب، على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعم وفدي. أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

إن موقف غابون بشأن قضايا نزع السلاح يرتبط ارتباطاً مباشرا بالتزامنا بالسلام والتعددية، وبإيماننا بالدور المركزي للأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية تمثل شعوب العالم، وتضمن إدارة أفضل للمسائل والشواغل الأمنية المعاصرة. وأستذكر التزام بلدي بمؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح العام والكامل.

تميز عام ٢٠١٣ باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، ذلك الصك الذي يمثل نجاحا كبيرا توّج سنوات من الجهود الرامية إلى تنظيم أفضل للتجارة الدولية في الأسلحة وسد الثغرات في النظام القانوني الدولي بوضع قواعد مشتركة ومبادئ في هذا المجال. ووقعت غابون بالفعل على المعاهدة، وتحض بلدان وسط أفريقيا على أن تحذو حذوها لضمان دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن والتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وأذكر بأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجميع جوانبها في منطقتنا لا تشكل فقط تهديدا دائماً للسلم والتنمية الاقتصادية والتقدم المتسارع نحو الديمقراطية، بل تمثل أيضا عقبة رئيسية أمام الحكم الصالح، وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة.

في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لتأسيس لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اجتماعا في برازافيل في إطار الموضوع المعنون: ”عقدان من بناء السلام في وسط أفريقيا“. إن ذلك الاحتفال يتجاوز عبارات الإشادة والإعراب عن التقدير للأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون السياسية، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بل أن ذلك الاحتفال كان أيضا مناسبة لاسترعاء الاهتمام إلى مساهمة اللجنة في إطار تدابير بناء الثقة في أرجاء المنطقة.

شجعت اللجنة على تطوير الأطر القانونية والقضائية للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية من خلال الصكوك القانونية الإقليمية والدولية. وفي ضوء ذلك، تشكل اللجنة مصدرا لتقديم المساعدة للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتعتبر منتدى لتبادل الآراء والمناقشات التي ترمي إلى تعزيز أمننا والقضايا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والوطني والدولي، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة، والقرصنة في البحار، والسطو المسلح في خليج غينيا، والمشكلة الجديدة المتمثلة في تجارة الصيد غير المشروع في المنطقة دون الإقليمية. وكما ذكّر رئيس جمهورية غابون التذكير في المناقشة العامة (انظر A/68/PV.6)، فقد أصبحت تجارة الصيد غير المشروع أحد التحديات البيئية والاقتصادية، وتشكل جريمة عابرة للحدود وتهديدا لأمن كل دولنا،

أخيراً، فإن عمل اللجنة يجعل قضايا الأمن في أفريقيا الوسطى، فضلا عن الحلول المقترحة لها التي تقدمها الدول

الأعضاء، أكثر وضوحاً للمجتمع الدولي. سوف تعتمد اللجنة في المستقبل إلى حد كبير – بدءاً بالاجتماع السابع والثلاثين للجنة، الذي سيعقد في مطلع كانون الأول/ديسمبر في نجامينا – على استعدادنا للعمل على نحو أشد لتنشيط، الملكية والتعاون الأمني فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. من الناحية الجوهرية، تلك هي الرسالة النصف سنوية التي يبعث بها مشروع القرار المتعلق بتدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي (A/C.1/68/L.51)، وهو مشروع قرار تقدمه رواندا باسم الدول الأعضاء في الجماعة، ونأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اعترفت الجمعية العامة منذ وقت طويل بأن السلم والأمن العالميين يتوقفان إلى حد كبير على الاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، معظم الإخطار التي تتهدد السلام والأمن تنشأ فيما بين الدول التي تقع في نفس المنطقة الإقليمية أو دون الإقليمية. لذلك فإن النُهج الإقليمية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة على حد سواء أساسية ومكملة للجهود الدولية والثنائية.

إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢)، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وقرارات هذه اللجنة أكدت مرارا وتكرارا الحاجة إلى السعي في آن واحد إلى التماس النُهج الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. من خلال تلك الآليات والإطار المعياري، أقر المجتمع الدولي أداتين من الأدوات المعروفة والمجربة وهما: الحد من الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة، لا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

استفادت عدة مناطق من العالم من تطبيق المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية في مجالات تحديد الأسلحة التقليدية، وتدابير بناء الثقة التي نشأت وتم الاتفاق عليها في الأمم المتحدة. من المهم أن نذكر ونكرر بعضا من تلك المبادئ التي تشمل الحفاظ على التوازن في القدرات الدفاعية للدول عند أدنى مستوى من التسلح والقوات العسكرية، والمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول ذات الأهمية العسكرية والدول التي تتمتع بقدرات عسكرية كبيرة في تعزيز الاتفاقات المتعلقة بالأمن الإقليمي، والأمن غير المنقوص، ومواصلة تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة. ينبغي للترتيبات الإقليمية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة أن تعطي أولوية للتصدي للقدرات العسكرية الأكثر زعزعة الاستقرار والاختلالات في المجالات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء.

لقد برهنت تدابير بناء الثقة على مر السنين جدواها وفعاليتها في العديد من المناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية، بما في ذلك في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وعلى نطاق أوسع، في مجال السلم والأمن الدوليين. كذلك أكدت قرارات الجمعية العامة والمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح على أن تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي يجب أن تكون مصممة بطريقة تراعي خصائص المنطقة، وينبغي أن تبدأ بترتيبات بسيطة تتعلق بالشفافية، والانفتاح وتقليص المخاطر قبل أن تجد الدول المعنية ذاتها أنها في وضع يحملها على السعي إلى اتخاذ المزيد من التدابير الموضوعية في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومع ذلك، وبغض النظر عن خصائص المناطق المختلفة والخطوات التي تتعهد باتخاذها الدول المعنية من أجل بناء الثقة، ينبغي أن يكون الهدف النهائي للنُهج الإقليمية تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

بيد أن تدابير بناء الثقة لا ينبغي أن تصبح غاية في حد ذاتها. بل ينبغي السعي إليها في آن واحد مع بذل جهود مخلصة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. إذ أن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من الإجراءات المحددة للتخفيف من حدة التوترات الإقليمية وبناء الثقة بين

دول المنطقة، تهيئ بيئة سياسية مواتية لتعزيز الاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن دون إحراز تقدم نحو إزالة المنازعات الأساسية وأسباب عدم الثقة فيما بين الدول، سيتلاشى استخدام الأداة المتمثلة في تدابير بناء الثقة. فتدابير بناء الثقة وحدها لا يمكن أن تكون بديلا أو شرطا مسبقاً لاتخاذ خطوات نحو تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

تشعر باكستان بالتميز لتصدرها في الأمم المتحدة ولعدة سنوات حتى الآن المبادرات المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي والحد من الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة. إن الثلاثة قرارات التي تبنتها باكستان بشأن نزع السلاح الإقليمي، وتحديد الأسلحة التقليدية، وتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تعبير عملي عن تعزيز تلك الأهداف المتفق عليها عالمياً.

كما كان عليه الحال في السنوات السابقة، تبنى وفد باكستان مشاريع القرارات المعنونة: ”نزع السلاح الإقليمي“ (A/C.1/68/L.50)؛ ”تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي“ (A/C.1/68/L.51)؛ و ”تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“ (A/C.1/68/L.52). مشاريع القرارات تلك تقر بأهمية النُهج الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة من أجل تحقيق السلام الدولي والاستقرار والتكامل بين النُهج الإقليمية والعالمية. بالنيابة عن مقدمي مشاريع القرارات، نتطلع إلى استمرار تأييد الدول الأعضاء في عملية اعتمادها هذه السنة.

السيد حسينلي (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أذربيجان البيان الذي أُدليَ به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. أود الإدلاء ببيان وطني بشأن بعض القضايا الهامة لبلدي.

إن نظم تحديد الأسلحة التقليدية متطلبات هامة لضمان الاستقرار وإمكانية التنبؤ والشفافية في المجال العسكري. وبما أن أي نظام لتحديد الأسلحة التقليدية هو ترتيب سياسي وعسكري معقد، فإنه يتطلب من الدول الأطراف درجة عالية من الالتزام بالمبادئ الأساسية، فضلا عن احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تشكل الركيزة الأساسية لأي نظام لتحديد الأسلحة.

لم تصادق أذربيجان على اتفاق طشقند المتعلق بالمبادئ والإجراءات المتصلة بتنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا المبرم في عام ١٩٩٢. ومع ذلك، عملت أذربيجان طواعية على تطبيق واحترام جميع أحكام المعاهدة وتعزيز الشفافية بمشاركتها في عمليات التبادل المنتظمة للمعلومات واستقبال عمليات التفتيش. وتشارك أذربيجان بهمة في المناقشات الجارية بشأن مستقبل نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، وهي مناقشات تهدف إلى الخروج من المأزق الحالي الذي تمر به معاهدة الأسلحة التقليدية.

إن التدابير المتعلقة ببناء الثقة واستتباب الأمن أدوات قيِّمة تساعد على تعزيز الثقة والأمن بين الدول. وينبغي أن تُطبَّق هذه التدابير على نحو يضمن حق جميع الدول في التمتع بالأمن على قدم المساواة، بما يكفل عدم حصول أي دولة منفردة أو أي مجموعة من الدول على مزايا دون سواها. ولا يمكن فصل تدابير بناء الثقة والأمن عن السياق السياسي والأمني العام، ولا سيما عندما ينظر إلى حالات النزاع على أنها مجال تطبيق محتمل. ولا يمكن أن تكون تدابير بناء الثقة والأمن فعالة، إلا عندما تلتزم الدول التزاماً صادقاً مدعوماً بإجراءات ملموسة تحظى بالثقة، بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار. وبوصف أذربيجان دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنها تشارك بانتظام في أنشطة تبادل المعلومات، وتقدم تقارير، واستقبلت زيارات تفتيش موقعي وللتقييم والرصد، طبقا لوثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تولي أذربيجان أهمية بالغة للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الصك الدولي

للتعقب لعام ٢٠٠٥. على الصعيد الإقليمي، فإننا نؤكد أهمية وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإسهامها الهام في معالجة هذه المسألة في منطقة المنظمة. وبوصف أذربيجان عضوا في مجلس الأمن، فإنها قد ساهمت في دعم اتخاذ القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) الذي يعد أول قرار للمجلس بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن بلدي يتخذ جميع التدابير المناسبة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، من أجل تنفيذ التزاماته المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤيد أذربيجان الشفافية والسلوك المسؤول في التجارة العالمية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأسلحة التقليدية.

وتعترض جهود أذربيجان التي تبذلها على الصعيدين الوطني والدولي، لضمان تنفيذ آليات في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة، عراقيل كبيرة جراء استمرار عدوان أرمينيا على بلدنا. إن أرمينيا تنتهك انتهاكا صارخا المبادئ الأساسية لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بشأن عدم استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة، وبشأن موافقة الدولة المضيفة. والمحاولات التي تقوم بها أرمينيا لتضليل المجتمع الدولي من خلال الدعوة إلى الشروع في اتخاذ مختلف تدابير بناء الثقة والأمن مع أذربيجان، بما في ذلك في المجالين العسكري والاقتصادي، تؤدي إلى نتائج عكسية. ولن يجري النظر في اتخاذ أية تدابير بناء ثقة مع أرمينيا، ما لم تسحب أرمينيا قواتها المسلحة من الأراضي المحتلة في أذربيجان، وتشارك بشكل بناء في مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع.

وقد وجهت أذربيجان مرارا وتكرارا انتباه المجتمع الدولي إلى النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأسلحة التقليدية الأخرى إلى الأراضي المحتلة من بلدي. إننا نحث جميع الدول على الامتناع عن الإدانة ومنع هذه الأنشطة غير القانونية، التي تمس سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وتقضي على آفاق السلام في منطقتنا. ورغم كل الصعوبات التي يواجهها بلدنا جراء تلك الحالة الراهنة، فإن أذربيجان ملتزمة التزاما كاملا ببذل كل ما في وسعها للمساعدة على استعادة السلام والاستقرار في جنوب القوقاز.

السيد ساريو (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): إن ملديف قد أبدت دائما دعمها الواضح لمبادرات نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. ونحن نؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في المناطق المضطربة مثل الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا، وتنفيذه المستمر وفي الوقت المناسب على أرض الواقع من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد أيدت ملديف اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم، منذ اتخاذ القرار في عام ١٩٧١ (القرار ٢٨٣٢ (د -٢٦)) قبل ٤٢ سنة. ومنذ اعتماد الإعلان، تغيرت ديناميات قوة الحرب الباردة، وسياق القضايا السائدة في المنطقة، تغيرا كبيرا. ومع ذلك، ظهرت تحديات جديدة، وديناميات جديدة، مما أسفر عن تهديدات جديدة للأمن، أعادت التأكيد على أهمية أهداف الإعلان. وبالتالي، فإننا نؤكد من جديد تأييدنا للهدف المتمثل في ضمان تهيئة الظروف المواتية للسلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي، والإعمال الكامل لهذه الأهداف، بما يتماشى مع التحديات والتهديدات الناشئة داخل المنطقة.

ومن بين أهم التحديات الجديدة التي تواجهها دول المحيط الهندي اليوم، التحدي المتمثل في القرصنة، كما يسلط الضوء على ذلك تقرير الجلسة ٤٥٥ للجنة المخصصة للمحيط الهندي (A/68/29). وبصفة ملديف أصغر دولة في المنطقة، فهي عرضة للتأثر بأي انعدام استقرار فيها، وبالتالي، تشكل زيادة حالات القرصنة في المحيط الهندي مصدر قلق بالغ.

وتعتمد ملديف إلى حد كبير على السياحة ومصايد الأسماك كمصدر رئيسي لدخلها، وتشير من ثم حوادث القرصنة إلى تهديد محتمل لبلدنا واقتصاده. وبالتالي، فإننا نكرر شكرنا على موافقة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني على مبلغ ٢ مليون دولار لتمويل مجموعة من المشاريع لدعم الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة في الصومال، والدول الأخرى المتضررة في المنطقة، بما في ذلك ملديف. ونود أيضا أن نسلط الضوء على التزام رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بمكافحة القرصنة.

ويعد استخدام المحيط الهندي، لنقل الأسلحة بصورة غير قانونية من جانب الإرهابيين والجماعات المقاتلة وفي القيام بأعمال إرهابية، والاتجار بالمخدرات والجرائم المنظمة عبر الوطنية الأخرى، فضلا عن الصيد غير المشروع، مصدر قلق بالغ بالنسبة لبلدي أيضا. وفي عام ٢٠٠٧، اعترضت قوات الدفاع الوطني في ملديف، واستولت على سفينة مليئة بالأسلحة والذخيرة في المياه الإقليمية للملديف. وتعد هذه الحوادث، إشارة أخرى إلى الحاجة الملحة إلى الاعتراف بالأبعاد البحرية لقضايا الأمن. وعلاوة على ذلك، إستخدمت التنظيمات والجماعات الإجرامية عبر الوطنية، المياه الإقليمية للملديف من أجل الاتجار بالمخدرات.

وكما ذكر أيضا في تقرير اللجنة المخصصة، فإن درجات حرارة البحار في المحيط الهندي آخذة في الارتفاع بوتيرة أسرع من أي مكان آخر في العالم، وآثار تغير المناخ، لا سيما مستويات سطح البحر، تهدد وجود المجتمعات المحلية المقيمة على الأراضي المنخفضة بوجه خاص. وبالنسبة لدولة، يوجد ٨٠ في المائة من إقليمها بالكاد على ارتفاع متر ونصف من سطح البحر، فإن ذلك يشكل تهديدا أمنيا خطيرا لبقائنا.

ونعتقد أن هناك حاجة كبيرة لأن تتوحد بلدان المحيط الهندي بشأن قاعدة واحدة من أجل العمل صوب نهج متكامل لمواجهة هذه التحديات. وتشارك ملديف بنشاط في مختلف المحافل الدولية، الهادفة إلى تعزيز دورها في المجال البحري العالمي. وكانت من بين أوائل الدول التي وقعت على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك من أجل قمع القرصنة والسطو المسلح في غرب المحيط الهندي. ونحن أيضا عضو في الندوة البحرية للمحيط الهندي، التي يشمل عملها تشجيع فهم القضايا البحرية المتبادلة، فيما بين الدول الساحلية المطلة على المحيط الهندي، وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

ويحدونا الأمل في أننا سنتمكن من خلال التعاون التدريجي فيما بين بلدان المحيط الهندي، والقوى المعنية الأخرى، من إيجاد سبل عملية لتحقيق تطلعات شعوبنا لجعل المحيط الهندي منطقة سلام ورخاء مشترك.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تعلق أرمينيا أهمية كبيرة على نزع السلاح الإقليمي، والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، لإرساء الأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين وتهيئة بيئة تسودها الثقة من خلال تلك العملية. ونحن نعتقد اعتقادا جازما بأن تدابير بناء الثقة هي عنصر رئيسي في تهيئة وصون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الرغبة في الدخول في تنفيذ هذه التدابير، هو مؤشر على وجود رغبة حقيقية من جانب طرفي أحد الصراعات في السير في مسار الحلول السلمية والتفاوضية. إن أرمينيا مؤيد قوي لجهود الأمم المتحدة الرامية لتعزيز تدابير بناء الثقة.

وقد أيدنا باستمرار جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بالسلام والأمن على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وحل الصراعات بالوسائل السلمية، واتخاذ تدابير بناء الثقة والأمن في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي، التي تشير تحديدا إلى التزام الدول الأعضاء بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. علاوة على ذلك، فإن أرمينيا واقتناعا منها بأن الموارد الموفرة نتيجة لنزع السلاح، بما في ذلك على الصعيد

الإقليمي، يمكن أن تخصص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والتصدي للمشكلات البيئية لصالح جميع الشعوب، لا سيما تلك التي تعيش في المجتمعات المعرضة للصراعات.

إننا نعتبر نزع السلاح وتحديد الأسلحة عنصرين رئيسيين من عناصر نظامي الأمن الإقليمي والعالمي. وحتى يعمل النظامان، يجب أن نتصرف بروح المسؤولية من أجل العمل معا على التصدي للطموحات العسكرية الطائشة لبعض الدول. ومن غير مقبول إطلاقا، أن تكون التهديدات بحل النزاع بالوسائل العسكرية صادرة من أعلى المستويات. وخلال الشهر الماضي فقط، وجهت القيادة الأذربيجانية مرة أخرى تهديدا جديدا لناغورني – كاراباخ الأرمينية.

ما زالت أذربيجان ترفض مقترحاتنا الداعية إلى التوقيع على اتفاق بشأن عدم استخدام القوة. وهي تتجاهل أيضا نداءات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بتعزيز اتفاق وقف إطلاق النار البالغ الأهمية على الرغم من هشاشته. واليوم، نشهد زيادة غير مسبوقة في الميزانية العسكرية لجارتنا، حيث ارتفعت ارتفاعا حادا خلال السنوات القليلة الماضية. ويدل هذا النمو الهائل في الإنفاق العسكري على اعتزام أذربيجان عرقلة التسوية السلمية لمسألة ناغورني كاراباخ.

ولا ترفض أذربيجان المبادئ الأساسية للتوصل إلى تسوية سلمية فحسب، بل ترفض أيضا تدابير بناء الثقة المقترحة من الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعنية بتعزيز وقف إطلاق النار وسحب القناصة من خط التماس وإنشاء آليات للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار. وتواصل أذربيجان أيضا تنظيم الأعمال الاستفزازية على خط التماس مع ناغورني كاراباخ وعلى الحدود مع أرمينيا بشكل دوري، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع خسائر جديدة في الأرواح.

وقد أثبتت التطورات الأخيرة في منطقتنا مرة أخرى أن استخدام القوة لا يمكن أن يحقق أي تسوية دائمة للنزاعات القائمة. ولا يوجد بديل لحل هذا النزاع غير التوصل إلى تسوية سياسية توافقية عن طريق المفاوضات، وعلى أساس الالتزام التام من الطرفين بعدم استخدام القوة. وبغض النظر عن موقف أذربيجان الهدام، ستواصل أرمينيا بذل الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية مسألة ناغورني كاراباخ بالوسائل السلمية حصرا، على أساس المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والأحكام الواردة في البيانات التي أدلى بها رؤساء البلدان الثلاثة المشاركون.

وختاما، أود أن أؤكد على أن أرمينيا ما تزال ملتزمة تماما بواجباتها الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن نؤمن بحرمة صكوك الأمم المتحدة وكفاءتها في تعزيز الثقة وبنائها وتعزيز الحوار والتعاون الإقليميين.

السيدة تين مارلار ماينت (ميانمار) (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي بنسخة موجزة من بيان وفد بلدي. وستكون النسخة الكاملة للبيان متاحة على الموقع الشبكي (Quickfirst).

يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لرئيس فرع نزع السلاح الإقليمي التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، ومدراء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ومدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، على عروضهم. ونتطلع إلى العمل معهم وغيرهم من الوفود بهدف النهوض بأعمال اللجنة الأولى.

تؤيد ميانمار تنشيط أعمال المراكز الإقليمية، والدور الهام الذي تضطلع به في تعزيز تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على المستوى الإقليمي، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في المناطق المعنية. وتؤدي حلقات العمل والحلقات الدراسية والحوارات التفاعلية الإقليمية الأخرى التي تنظمها هذه المراكز الإقليمية دورا حيويا

في نشر وتبادل المفاهيم والأفكار وخطط العمل التي وضعت في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الدولية لنزع السلاح. وندرك تماما أن للمناطق المختلفة أولويات ونُهجا مختلفة أيضا.

ولأجل تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة، ينبغي أن تركز الدول الأعضاء ومكتب شؤون نزع السلاح والجهات المانحة بقدر أكبر على اتباع نهج مجتمعي في إدارة أعمالها، في ذات الوقت الذي تواصل فيه تنفيذ أنشطتها الإقليمية. وسنظل بحاجة إلى التبرعات المقدمة إلى الميزانية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمهتمين من المنظمات الأخرى والأفراد بغرض الوفاء بالاحتياجات الأساسية من الموظفين وسداد التكاليف الإدارية للمراكز الإقليمية والجهود التي تبذلها. ولن تكون المراكز الإقليمية هذه قادرة على مواصلة أنشطتها الهادفة إلى نزع السلاح وعدم الانتشار، إلا حين توفر الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة التمويل الكافي لتلك الأنشطة.

ونظرا لأن العالم يشهد تغيرا مستمرا، في حين تنشأ التحديات الأمنية الجديدة على نحو مستمر، فإنه لم يعد خيارا، بل ضرورة حتمية أن تعمل البلدان معا للتصدي لمسائل نزع السلاح والأمن الدوليين. وحيثما توجد الإرادة، توجد الوسيلة دائما. ولنسعى معا إلى إيجاد عالم أكثر أمنا.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل الجزائر لعرض مشروع القرار A/C.1/68/L.19.

السيد مكتفي (الجزائر): فيما يتعلق بموضوع نزع السلاح والأمن الإقليميين، تلتزم الجزائر بجعل السلام والأمن الدوليين معلما أساسيا من معالم سياستها الخارجية، ومبدأ رئيسيا تسترشد به في عملها على الصعيد الدولي. ولذلك تواصل الجزائر تقديم الدعم والإسهام بعزم في الجهود الرامية إلى تعزيز وتشجيع الحوار والتشاور والتعاون في إطار انتمائها وتضامنها التقليدي مع العديد من المجموعات الإقليمية، بما في ذلك دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، بوصفها ملتقى لهذه المجموعات. ولذلك، ترحب الجزائر بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (بليندابا). فهذه المعاهدة تمثّل إسهاما رئيسيا في نزع السلاح النووي وتحقيق الأمن في أفريقيا. وبالتالي فهي عامل وإسهام هامان في تعزيز السلام والأمن في شمال أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

يرحب وفد بلادي بالدور الفعال الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا ،كما أشار تقرير الأمين العام (A/68/114). إن المركز معروف بأنشطته على نطاق القارة التي تغطي عددا متزايدا من المسائل المتصلة بالسلام ونزع السلاح. وبذلك فقد قدّم خبرة قيمة إلى أفريقيا. وفضلا عن ذلك، وبفضل الطابع القاري لبرامجه، فقد استطاع المركز تعزيز شراكاته مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية التي تتعاون معه الآن بشكل وثيق. وانطلاقا من تلك الإنجازات، تعرب الجزائر عن دعمها الكامل للمركز الإقليمي للأمم المتحدة.

ونظرا للوضع الحالي في منطقة الساحل، والذي ما زال يبعث على القلق بسبب وجود تهديدات الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة، فإنه لا بد من أن تضاعف دول المنطقة جهودها، وأن تعزز التعاون فيما بينها لمكافحة الإرهاب. ويستدعي الأمر أيضا تقديم المساعدة والدعم الكامل من قبل المجتمع الدولي لتعزيز قدرة بلدان منطقة الساحل على مواجهة تلك الآفات. إذن فإن من الواضح أن التحديات والأخطار التي تهدد الاستقرار في القارة الأفريقية قد تؤثر سلبا على منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“ (A/66/122) الذي يقدّم فيه معلومات واردة من بعض الدول الأعضاء تختص بتعزيز وسائل الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويشكر وفد بلدي تلك الدول التي أسهمت في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٥/٦٧ واتساقا مع

سياساتها بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط، القائمة على مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار والثقة المتبادلة.

وكما درجت على ذلك خلال السنوات الماضية، تتشرف الجزائر بأن تقدّم مشروع القرار المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“ (A/C.1/68/L.19)، في إطار البند ١٠٤ من جدول أعمال الجمعية العامة. وفيما عدا بعض التحديثات الفنية، فإن نص مشروع القرار هو نفسه نص القرار السابق ٦٧/٧٥. ويؤكد مشروع القرار مرة أخرى على أن صون الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في أوروبا وبالسلام والأمن الدوليين. ويعوّل وفد الجزائر والمقدمون الـ ٥٥ لمشروع القرار على التعاون والدعم الكاملين من جميع الدول الأعضاء لاعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، بالنظر إلى التطورات الراهنة الجارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

السيد مانا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أُدلي به باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به للتو الممثل الدائم لغابون باسم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

كما هو الحال في كل دورة، تود منطقة وسط أفريقيا أن تعلق على تدابير بناء الثقة التي تعتمدها على الصعيد الإقليمي وأن تتقدم بمشروع القرار. وفي هذه المرة تنال جمهورية رواندا، الرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، شرف الاضطلاع بهذه المهمة. ودعماً لتلك المبادرة المشتركة، يود وفد بلدي أن يدلي ببيان موجز بصفته الوطنية.

تتسم الحالة في وسط أفريقيا بوجود بؤر التوتر القديمة المنتشرة هنا وهناك وظهور أنواع جديدة من مهددات السلام والاستقرار الإقليميين. في سياق معوقات السلام التقليدية، تتسبب حدودها المعروفة بسهولة اختراقها في أزمنة الحرب والسلم، والآثار المترتبة عن الأزمة في منطقة الساحل، والمشاكل الكثيرة المتكررة، للأسف، في جمهورية أفريقيا الوسطى، في تغذية وتفاقم ظواهر من بينها الانتشار غير المشروع للأسلحة، وبخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومن أجل معالجة هذه المسائل، اتفقت دول منطقة وسط أفريقيا على تدابير من بينها اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها، أو اتفاقية كينشاسا، التي اعتمدت بالإجماع في الاجتماع الوزاري الحادي والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. ويثبت قيام جمهورية الكاميرون الوشيك بإيداع صك التصديق مرة أخرى استمرار إرادة بلدي في أن يسهم في جعل منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية خالية من الأسلحة، بخاصة الأسلحة الصغيرة.

في وسط أفريقيا، كما هو الحال في أماكن أخرى، هناك أخطار جديدة بالإضافة إلى التهديدات القديمة. والواقع أن الحالة في المنطقة دون الإقليمية وخارجها باتت تتسم مؤخراً بانعدام الأمن نتيجة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. هذه الظاهرة، التي برزت من جديد بشكل مثير للقلق العام الماضي، تطرح بوضوح تحديات أمنية واقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي على السواء. بالإضافة إلى كون خليج غينيا طريقاً بحرية رئيسية لعبور السلع، فهو أيضاً منطقة غنية بالنفط، وبالثروات المعدنية والنباتية والحيوانية والسمكية، وله بالتالي أهمية إستراتيجية لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

وإدراكا للمخاطر، عقد رؤساء الدول والحكومات في وسط وغرب أفريقيا، مدعومين بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، مؤتمر قمة بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، في ياوندي، الكاميرون، في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه. اعتمد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا، ولجنة خليج غينيا إعلاناً بشأن السلامة والأمن البحريين، هو إعلان ياوندي، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بمنع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن، والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. وأنشيء مركزٌ للتعاون الأقاليمي مكلف بضمان تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين، ومقره في ياوندي.

ونرحب بحقيقة أن المجلس، من خلال بيانه الرئاسي S/PRST/2013/13 المؤرخ ١٤ آب/أغسطس، أيد نتائج قمة ياوندي، التي تتفق تماما مع أغراض وولاية لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وتستحق اللجنة دعم الأعضاء المتجدد لها من خلال مشروع القرار الذي تعتمده اللجنة الأولى كل عام، وقد عرضه ممثل رواندا في جلسة هذا الصباح (انظر A/C.1/68/PV.20).

السيد غريما (مالطا) (تكلم بالإنكليزية): مراعاة للوقت، سأقرأ نصا موجزا لبياني. وستكون النسخة الكاملة متاحة على الموقع الشبكي ”كويكفيرست“ (Quickfirst).

اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بأحر التهاني، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة المهمة وأن أشيد بالطريقة المهنية التي تديرون بها أعمالنا.

وبوصف مالطا دولة جزرية صغيرة تقع وسط البحر الأبيض المتوسط ودولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإنها لا تبرح تدعم الترويج لحوار إقليمي أوثق باعتباره عنصرا أساسياً في التنمية والتكامل والأمن على الصعيد الإقليمي، ويتجلى ذلك في دعمها المتواصل للمنظمات والمبادرات الإقليمية مثل الاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار مجموعة ٥+٥).

ولقد زادت التطورات التي شهدتها المنطقة على مدى الأشهر الماضية من أهمية الاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط بوصفه قناة اتصال مهمة بين أعضاء الاتحاد البالغ عددهم ٤٣ عضواً. ومع الإقرار بضرورة مواصلة الحوار السياسي في المنطقة الأوروبية المتوسطية، لا يزال من أولوياتنا تنفيذُ مشاريع محددة تعود بالنفع على مواطنينا. في هذا السياق، تدعم مالطة الأمانة في برشلونة من خلال مبعوثها الخاص إلى الأمين العام للاتحاد.

وأقرت مالطة في مرحلة مبكرة بأهمية الحوار التعاوني العملي المنحى فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط لتحقيق المزيد من الأمن في المنطقة تعزيزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات المنطقة. وفي هذا الصدد، ترحب مالطة بدبلوماسية المشاريع التي يشجعها الاتحاد لصالح منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجالات مثل مصادر الطاقة المتجددة والنقل والتعليم العالي والمساواة الجنسانية وإدارة شؤون المياه.

لا يزال حوار مجموعة ٥+٥، بوصفه مبادرة على المستوى دون الإقليمي، يقوم بدور رئيسي في مساهمته في التماسك والتعاون الإقليميين باعتباره منتدى مكملاً للمنظمات الأوسع نطاقا، وبإمكانه إنجاح مشاريع ملموسة في مختلف المجالات تسهم في تحقيق الرؤية المتمثلة في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط مؤئلاً للسلام والرخاء لمواطنيها.

وقد جدد مؤتمر قمة مالطة الثاني لمجموعة ٥+٥ التأكيد على أهمية الحوار بالنسبة للبعد المتوسطي باعتبار الحوار أداة عملية لتطوير أوجه التآزر مع أطر التعاون الإقليمي والهياكل المالية. وفي إطار متابعة مؤتمر القمة، اجتمع وزراء الشؤون الخارجية العشرة في موريتانيا في ١٦ نيسان/أبريل في اجتماعهم العاشر. وركزت الاجتماعات الأخرى التي عقدتها مجموعة ٥+٥ في عام ٢٠١٣ على الشؤون الداخلية، والتعليم العالي والبحث، ومسائل الدفاع.

وترحب مالطة بأن الإعلان المُعتمد في الاجتماع العاشر لوزراء خارجية مجموعة ٥+٥، الذي انعقد في موريتانيا، يعكس مضمون إعلان مالطة ويتابع توصياته. واتفق وزراء

مجموعة ٥+٥ على الانخراط بنشاط أكبر في معالجة المسائل الأمنية الإقليمية عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي والتصدي للتحديات المقبلة من خلال تقوية علاقات الجوار، والأنشطة التدريبية لقوات الدفاع والأمن، ونقل التكنولوجيا، والتعاون الاستخباري والمعونة الإنمائية. وتتميز المبادرات القطاعية للشؤون الداخلية والدفاع لحوار مجموعة ٥+٥ بنشاطها الكبير وكذلك بأهميتها بالنسبة للوضع الراهن في المنطقة المتوسطية. وعُقد الاجتماع الوزاري الخامس عشر لوزراء الداخلية في مجموعة ٥+٥ في الجزائر العاصمة في نيسان/أبريل.

تسببت الأحداث المأساوية المتصلة بتهريب البشر عبر البحر الأبيض المتوسط في فقدان مئات الأرواح خلال هذا الشهر وحده. وتدعو مالطة المجتمع الدولي إلى اعتماد استراتيجيات وإجراءات جديدة ترمي إلى كبح الاتجار بالبشر، الذي هو نشاط يعمد إلى استغلال الفئات الأكثر ضعفا في أي مجتمع من المجتمعات، وغالباً ما تكون له عواقب مميتة. ترى مالطة أن بلدان العبور تشكل جزءا من الحل في التصدي لهذه المشكلة، وتوصي بمشاركة هذه البلدان مشاركة كاملة على جميع المستويات لكي توفر لها الأدوات والحوافز للقيام بواجباتها فيما يتعلق بذلك التحدي الإقليمي والدولي. إنْ قامت الدول بمعالجة المشكلة بسرعة وفعالية، فسوف تساعد على إنقاذ الأرواح، وتحسين الأمن في المنطقة بتقييد الحركة غير المنظمة للأشخاص، وتعزيز التعاون الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشأن العديد من الآليات القائمة والمعاهدات التي تلتزم بها الدول الساحلية.

إن مالطة طرف في الصكوك الرئيسية لعدم الانتشار، وتعمل على تنفيذ جميع تدابير الرقابة الفعّالة واللازمة الرامية إلى منع الإتجار غير المشروع بالأسلحة النووية، والكيميائية والبيولوجية، ووسائل إيصالها والمواد الأخرى المتصلة بها، بما في ذلك اعتماد التدابير التشريعية وإنفاذ الجزاءات المناسبة على انتهاك هذه التدابير. تؤيد مالطة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتنفيذ تدابير بناء الثقة على الصعيد العالمي، وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

السيد شيشيشها (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ما برح النهج الاستراتيجي لبلدي من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة متقلبة. على الرغم من الجهود الدولية، للأسف لم يُحرز حتى الآن تقدم نحو إنشاء تلك المنطقة. من الواضح بجلاء أن السياسات العدوانية والتوسعية التي ينتهجها النظام الإسرائيلي، وترسانته الواسعة من الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة الأخرى المتقدمة جدا، وعدم تقيده بالقانون الدولي والمعايير والمبادئ الدولية ما هي إلا عقبات أمام إنشاء هذه المنطقة.

لا يمكن تحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط ما دام يوجد فيها نظام غير مسؤول ولديه ترسانة هائلة من الأسلحة النووية، وما زال يهدد المنطقة وخارجها؛ وهو ليس طرفا في معاهدات حظر أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ويواصل برنامجه السري المتعلق بالأسلحة النووية؛ ويتحدى النداءات المتكررة التي يوجهها إليه المجتمع الدولي للامتثال للمعايير والمبادئ الدولية. إزاء تلك الخلفية، فإنه إذا ما أريد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا يوجد خيار أمام المجتمع الدولي سوى ممارسة أقصى درجات الضغط على إسرائيل لحملها على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كخطوة أولى.

إن عشرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة والوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض المتعاقبة لمعاهدة عدم الانتشار كلها تؤكد من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم

الانتشار ووضع مرافقها النووية تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن التنفيذ الكامل والفوري للقرار ١٩٩٥ وقرار معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التزامان واضحان تم التعهد بهما، ولا سيما من جانب متبني القرار. إن تجاهل ذلك الالتزام ما من شأنه إلا تشجيع إسرائيل على الاستمرار في أن تظل مصدر تهديد وعدم استقرار بتحديها لتطلعات المجتمع الدولي.

إن عدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢ بسبب اعتراض إسرائيل كان نتيجة التقاعس الذي طال أمده فيما يتعلق بتلك الالتزامات. وإن هذا التطور غير المقبول يشكل تحديا كبيرا لسلامة ومصداقية نظام عدم الانتشار والاتفاقات الناشئة عن مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة لمعاهدة عدم الانتشار، وهي اتفاقات تم التوصل إليها بتوافق الآراء.

وفي الوقت نفسه، فإن إعراب الأغلبية الساحقة من المجموعات السياسية والدول والمجتمع المدني عن عميق القلق إزاء المسألة، والنداءات القوية من أجل عقد المؤتمر في وقت مبكر والتي وجهها الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي، والمناقشة العامة للجمعية العامة، والمؤتمر المعني بتيسير سريان مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهنا في اللجنة الأولى، كلها توضح بجلاء أن إنشاء هذه المنطقة التي اقترحتها إيران في عام ١٩٧٤ يحظى بدعم دولي قوي وثابت. ولتحاشي المزيد من العواقب السلبية لتأخير تنفيذ القرار ١٩٩٥ لخطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، يجب على المشاركين في المؤتمر ممارسة أقصى درجات الضغط على النظام الإسرائيلي لإرغامه على المشاركة في المؤتمر من دون شروط مسبقة.

كانت إيران من بين أوائل البلدان التي أعلنت عن استعدادها للمشاركة في المؤتمر. وما برحت إيران مستمرة في تلك السياسة؛ غير أن ما نتوقعه من هذا المؤتمر ليس مجرد اجتماع لبلدان المنطقة. إن وضع خطة عمل وجدول زمني متفق عليهما لتوطيد عالمية معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط ينبغي أن يحظيا بأعلى أولوية في المؤتمر. وفي نهاية المطاف فإن جمهورية إيران الإسلامية لم تدخر جهدا في دعم أي خطوات مجدية ترمي إلى إحراز تقدم صوب إنشاء هذه المنطقة. إن جمهورية إيران الإسلامية سوف تواصل دعمها القوي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باتخاذ التدابير العملية اللازمة من أجل تحقيق تلك الغاية.

السيد رافنبيرغ (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أميركا الجنوبية.

إن جميع الدول الأعضاء في اتحاد أمم أميركا الجنوبية أطراف في صكوك نزع السلاح الرئيسية التي اعتمدها المجتمع الدولي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب للأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. لذلك نؤيد إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

في أب/أغسطس ٢٠٠٩ وفي الاجتماع الخاص الذي انعقد في سان كارلوس دي باريلوش، الأرجنتين، قرر رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تعزيز أمريكا الجنوبية بوصفها منطقة سلام الالتزام بإنشاء آلية للثقة المتبادلة في ميدان الأمن والدفاع والتمسك بقرارهم بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أخرى في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وشدد الرؤساء على تصميمهم في الاجتماع السابع الذي التئم ٣ أب/أغسطس ٢٠١٣ في باراماريبو

بسورينام. وفي أعقاب قرار مؤتمر باريلوش، أنشأ وزراء الخارجية والدفاع في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية آلية لبناء الثقة وتدابير الأمن، بما في ذلك اتخاذ تدابير كاملة للتنفيذ والضمانات.

إن مجلس الدفاع التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية منذ إنشائه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أقر نظامه الأساسي وخطط العمل لفترة السنتين التي تشدد على الإجراءات المتعلقة بسياسات الدفاع، والتعاون العسكري، والأعمال الإنسانية والتعاون السلمي، وصناعة وتكنولوجيا الدفاع والتثقيف والتدريب. واتُخذ أيضا قرار لإنشاء مركز للدراسات الاستراتيجية معني بالدفاع بوصفه معهدا لتوليد المعرفة ونشر التفكير الاستراتيجي في أميركا الجنوبية عن المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن.

يبرز اتحاد أمم أمريكا الجنوبية حقيقة مفادها أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حقق نجاحا في تنفيذ برامج العمل التي تتسم بالنهج المتعدد التخصصات والتنسيق فيما بين سائر الجهات الفاعلة في المنطقة، بالإضافة إلى الأطراف الأخرى في الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية وسلطات المقاطعات وسلطات البلديات وممثلي المجتمع المدني.

أخيرا، تشكر الدول الأعضاء في الاتحاد الحكومات داخل المنطقة وخارجها على الدعم المالي الذي قدمته لتطوير أنشطة المركز الإقليمي. وفي ذلك الصدد، نشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لأنشطة المركز.

الرئيس: لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير المدرج في القائمة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلام ممارسة لحقهم في الرد.

السيد حسينلي (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): إني مضطر لطلب الكلمة لكي أدحض الاتهامات الباطلة تماما التي تشدّق بها ممثل أرمينيا ضد بلدي وأرد على تكهناته فيما يتعلق بمسائل هي جزء من عملية المفاوضات.

إني لعلى يقين بأن كل واحد في هذه القاعة قد شعر بالدهشة عند سماعه إدانة استخدام القوة من بلد استخدم القوة لاحتلال أراضي أذربيجان وسلوكه التدميري، السبب الرئيسي في المأزق الحالي الذي وصلت إليه عملية المفاوضات.

لقد انتهكت أرمينيا بصورة صارخة التزاماتها القانونية الدولية باستخدامها القوة لاحتلال أراضي أذربيجان، وقيامها بعملية تطهير عرقي هناك وإنشاء كيان انفصالي تابع يرتكز على العنصرية في الأراضي المحتلة. لقد أدان مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة احتلال أراضي أذربيجان، وأكد من جديد سيادتها وسلامتها الإقليمية وعدم جواز انتهاك حدودها، وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع أراضي أذربيجان المحتلة. إن الجمعية العامة والمنظمات غير الحكومية الأخرى تبنّت موقفا مماثلا

ثانيا، أعرب الممثل الأرميني عن قلقه جراء زيادة الميزانية العسكرية لأذربيجان. ويكفي أن نقول، من أجل وقف توبيخ الشيطان للخطيئة، بأن التحليل المقارن لسكان الإقليم، والميزانية السنوية والناتج المحلي الإجمالي لأرمينيا مقابل نفقاتها العسكرية السنوية، وأفرادها العسكريين، وكمية الأسلحة المشتراة، والمساعدات العسكرية الخارجية التي تلقتها، تشير كلها إلى أن أرمينيا هي البلد الأكثر تسليحا في جنوب القوقاز. كما تجري أرمينيا بانتظام تدريبات عسكرية واسعة النطاق في الأراضي المحتلة لأذربيجان يحضرها الرئيس، ووزير الدفاع ومسؤولون أرمينيون آخرون رفيعو المستوى.

ثالثا، فيما يتعلق بالنداءات المتكررة من أجل تدابير بناء الثقة، أود أن أقول إنه يجب على أرمينيا أن تتخذ أولا بالأفعال، موقفا بناء في اتجاه تسوية تفاوضية للنزاع، واحترام القانون الدولي، من خلال سحب قواتها المسلحة من الأراضي

الأذربيجانية، وبالتالي تمهد الطريق أمام التنفيذ الفعال لتدابير كاملة وحقيقية لبناء الثقة في منطقتنا.

السيد سمفليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أيا كان بند جدول الأعمال قيد المناقشة، يواصل وفد أذربيجان تكرار نفس المواضيع القديمة. ويعود دائما إلى نفس القضية، مركزا عليها كناطق رسمي جيد التدريب. وقد تطرق بيان ممثل أذربيجان بأسلوبه الدعائي المعتاد إلى عدد من المسائل. وليس خبرا جديدا لنا أن أذربيجان تشوه وتحرف التاريخ، وكذلك جميع الأرقام والحقائق المتعلقة بقضية ناغورني كاراباخ.

فيما يخص الادعاءات بالمتعلقة بالقوات المسلحة الأرمينية، يمكنني أن أدعو فحسب ممثلي أذربيجان وأعضاء اللجنة، إلى النظر في التقارير والوثائق المناسبة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تحديد الأسلحة، التي تحتوي على معلومات وافرة، تعرض صورة مفصلة عن القوات المسلحة الأرمنية.

ومع ذلك، تطرق ممثل أذربيجان في وقت سابق اليوم إلى مسألة تدابير بناء الثقة، وهو أمر أقدره كثيرا. إذا كان أحد يريد حقا وبصدق تدابير بناء الثقة، فثمة العديد من الفرص المثالية للحصول عليها. وذلك هو ما يمكن أن نسميه المصلحة الذاتية المستنيرة عندما يتصدى خصمان إلى نفس المشكلة بطريقة من شأنها أن تعود بالنفع على كليهما. للأسف، على مر السنين تباينت آراؤنا مع آراء ممثلي أذربيجان لأننا نقول دائما بأن تدابير بناء الثقة يجب أن تكون أكثر فائدة وملموسة وتدريجية ومتواضعة من أجل التوصل إلى تسوية. ويعتقد زملاؤنا بدلا من ذلك، بأنه لا يمكن أن يكون هناك ثقة قبل إحلال السلام. وهذا هو الفرق في الاتفاقيات والنهج والاستراتيجية. ونعتقد أنه لن نجد اختبارا أفضل من الشروع الآن.

الرئيس: بذلك تكون اللجنة قد اختتمت المرحلة الثانية من أعمالها المتعلقة بالمناقشات المواضيعية، على أساس المجموعات السبع التي دأبت اللجنة على النظر فيها وهي الأسلحة النووية، وآلية نزع السلاح، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والفضاء الخارجي، والأسلحة التقليدية، والتدابير الأخرى لنزع السلاح والأمن الدولي، ونزع السلاح والأمن الإقليميين. لقد أنهينا أعمالنا لهذا اليوم مبكرا بفضل تعاون جميع الوفود وتفهمها، وأهنئكم على ذلك وأشكركم شكرا جزيلا. أرجو أن تستفيد جميع الوفود من رفع الجلسة المبكر لكي تتشاور فيما بينها حول مشاريع القرارات والمقررات، المعروضة على اللجنة والحصول على تعليمات من عواصمها كلما كان ذلك ضروريا، حتى تعكس النصوص المعتمدة أكبر قدر ممكن من الاتفاق. أرجو أن تستفيدوا من هذا الوقت، وأيضا أن تتمتعوا به.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥ .